C 2009/20

A

September 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر العام

الدورة السادسة والثلاثون

روما، 18 - 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

تقرير الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

روما، 14-17 أكتوبر/تشرين الأول 2008

بيان المحتويات

	الفقرات
أولا– الشؤون التنظيمية	1–5
ثانيا– تقييم حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم	6–9
ألف– الخلاصة والاستنتاجات	6–9
ثالثا– التحالف الدولي ضد الجوع	10–11
رابعا– متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية: تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل	12–13
خامسا– اقتراحات لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية في لجنة الأمن الغذائي	14–15
سادسا– مقترحات لتعزيز قدرة لجنة الأمن الغذائي العالمي على مواجهة التحديات الجديدة	16–18

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K6053/A

المرفقات

المرفق ألف– جدول أعمال الدورة

المرفق باء– عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي

المرفق جيم– البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة

المرفق دال– قائمة الوثائق

المرفق هاء– بيان المدير العام

المرفق واو– بيان صاحب الفخامة OLUSEGUN OBASANJO رئيس نيجيريا الأسبق

المرفق زاي– قائمة القائمين بتقديم العروض في إطار البند ثانيا – باء: العرض الخاص بالمبادرات والأعمال الأخيرة لمعالجة ارتفاع أسعار الأغذية والعناية بالأمن الغذائي

المرفق حاء– عرض موجز للاجتماعات الخاصة والاجتماعات الجانبية

أولاً– الشؤون التنظيمية

1– عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورتها الرابعة والثلاثين في الفترة من 14 إلى 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2008، في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما. وحضر هذه الدورة مندوبون من 106 أعضاء، من مجموع أعضاء اللجنة البالغ عددهم 117 عضوا، بالإضافة إلى مراقبين عن 9 دول أخرى أعضاء في المنظمة، عن الكرسي الرسولي، ومنظمة فرسان مالطة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وممثلين عن 3 وكالات وبرامج تابعة للأمم المتحدة؛ إضافة إلى مراقبين عن 43 منظمة حكومية دولية وعن 27 منظمة دولية غير حكومية. ويتضمن التقرير الملاحق التالية: المرفق ألف – جدول أعمال الدورة؛ المرفق باء – عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ المرفق جيم– البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة، المرفق دال– قائمة الوثائق. وأدلى السيد James G. Butler نائب المدير العام ببيان يرد في المرفق هاء. وألقى صاحب الفخامة Olusegun Obasanjo الرئيس السابق لنيجيريا بياناً رئيسياً يرد في المرفق واو؛ وترد قائمة القائمين بتقديم العروض في إطار البند ثانيا باء في المرفق زاي، في حين يتضمن المرفق حاء عرض موجز للاجتماعات الخاصة والاجتماعات الجانبية التي عقدت جنبا إلى جنب مع دورة اللجنة، وذلك للإحاطة فقط.كما تتوافر القائمة الكاملة بأسماء المشاركين لدى أمانة اللجنة.

2– وافتتح الدورة البروفيسور Michel Thibier (فرنسا) بصفته رئيساً للجنة. والتمس موافقة اللجنة على الاستعاضة عن نائبي الرئيس، وهما السيد Christer Wretborn (السويد) و السيد Yüksel Yücekal (تركيا) لعدم تملنهما من العمل في هيئة المكتب، ووافقت اللجنة على التماسه. وأقرت اللجنة الاستعاضة عنهما في الهيئة بكل من سعادة السفير Anders Klux الممثل الدائم للسويد لدى المنظمة، والسيد Fazil Dücünceli الممثل الدائم المناوب لتركيا لدى المنظمة. إضافة إلى ذلك، استبدل بالدكتور Carlos de Sousa، وزير الشباب والرياضة، في موزامبيق، صاحبة المعالي Caterina Pajume، نائب وزير الزراعة، في موزامبيق. وسيستمر هؤلاء الثلاثة، مع السيد Abdul Aziz، أمين عام وزارة الزراعة في بنغلاديش، في شغل مناصبهم كنواب للرئيس حتى نهاية الدورة الرابعة والثلاثين للجنة.

3– وأشارت البرازيل إلى أن وثيقة العرض العام المتعلقة بمتابعة أعمال المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، والمحالة من الدورة العشرين للجنة الزراعة إلى الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي للنظر فيها، ليست مدرجة في جدول أعمال هذه الدورة. واقترحت أن تعيد الأمانة النظر في هذه الوثيقة وأن تدرجها في جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة كبند للمناقشة. وساندت السلفادور، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، هذا الاقتراح الذي أقرته اللجنة.

4– وشكلت اللجنة لجنة للصياغة مكونة من أستراليا، والبرازيل، وإكوادور، وفرنسا، وغابون، وغانا، والمجر، وجمهورية إيران الإسلامية، واليابان، والكويت، وماليزيا، والفلبين، والاتحاد الروسي، والجمهورية السلوفاكية، والولايات المتحدة الأمريكية، برئاسة السيد Lee Brudvig (الولايات المتحدة الأمريكية).

5- وخلال الجلسة الأخيرة للدورة، انتخبت لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالترحيب العام، الأعضاء الجدد في مكتبها: صاحبة السعادة DOÑA MARIA DEL CARMEN SQUEFF، المستشار، والممثل الدائم المناوب للأرجنتين لدى منظمة الأغذية والزراعة، رئيسا، والسيد HUGO VERBIST، المستشار، والممثل الدائم المناوب لبلجيكا لدى منظمة الأغذية والزراعة؛ والسيد إبراهيم أبو عتيلة، الملحق الزراعي، والممثل الدائم للأردن لدى منظمة الأغذية والزراعة؛ وصاحب السعادة JEAN-PIERRE RAFAZY-ANDRIAMIHAINGO، السفير، والممثل الدائم لجمهورية مدغشقر لدى منظمة الأغذية والزراعة؛ والسيد VLADIMIR KUZNETSOV، الوزير المستشار، ونائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى منظمة الأغذية والزراعة، نوابا للرئيس.

ثانياً- تقييم حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

ألف- الخلاصة والاستنتاجات

6- أعربت اللجنة عن تقديرها للتقييم الذي أعدته الأمانة، على النحو المدرج في الوثيقة CFS:2008/2، لما اتسم به من إيجاز وحسن توقيت. ولاحظت اللجنة بقلق تفاقم ظاهرة الجوع العالمي، مما أدى إلى انزلاق أعداد جديدة من السكان يقدر عددها بنحو 75 مليون نسمة إلى ما دون عتبة الجوع. كما لاحظت اللجنة الافتقار إلى التقدم فيما يتصل بتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وذلك حتى قبل ظهور أثر أسعار الأغذية المرتفعة. ودعت اللجنة إلى إبداء اليقظة كي لا تؤدي الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى تحويل الانتباه عن أزمة الجوع العالمي ودفعها إلى التفاقم لتغدو أزمة كاملة للأمن الغذائي. ورحبت اللجنة بتقرير التقييم، إلا أن بعض الدول الأعضاء أكدت أنه لا يغطي النطاق الكامل للقيود التي تعترض طريق البلدان النامية في تصديها لارتفاع أسعار الأغذية.

7- وامتدحت اللجنة العروض العامة المطروحة والمناقشات اللاحقة بشأن أحدث المبادرات والأعمال الرامية إلى معالجة ارتفاع أسعار الأغذية (في إطار البند ثانيا – باء، للإطلاع على قائمة القائمين بتقديم العروض انظر المرفق زاي). ودعت اللجنة كل الجهات صاحبة الشأن إلى الاستجابة بصورة مناسبة وعاجلة، وذلك بتنفيذ تلك المبادرات والاستفادة منها. ورحب الأعضاء بتحسن التعاون بين الأطراف الأساسية في منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما الوكالات التي توجد مقارها في روما، والجهات الأخرى صاحبة الشأن، وحضوا على مواصلة هذه الجهود وتعزيزها برامجيا.

8- وخلال المداولات قام أعضاء اللجنة بما يلي:

- أكدوا مجدداً الحاجة إلى الحفاظ على الاهتمام العالمي بقضايا الأمن الغذائي، وأيدوا اعتماد نهج وظيفي ذي مسار مزدوج يُعنى بالقضايا والسياسات الهيكلية طويلة الأجل التي تؤثر على الأمن الغذائي العالمي، وكذلك بالتدابير القصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الفورية؛

- شددوا على الدور الأساسي للزراعة والحاجة إلى زيادة الإنتاج الزراعي العالمي والاستثمارات في قطاع الزراعة من أجل حل الأزمة، والحيلولة دون اندلاع أزمات مماثلة في المستقبل؛
- دعوا إلى تعزيز الدعم للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بغية النهوض بالقدرة الإنتاجية، والإنتاج الغذائي والزراعي، والحد من الفقر الريفي؛
- أعربوا عن قلقهم من أن ارتفاع أسعار الأغذية يلحق أفدح الضرر بالأسر التي ترأسها نساء، وأقروا بأهمية دور المرأة في إنتاج الأغذية والأمن الغذائي؛
- أكدوا الحاجة إلى تعزيز الاهتمام بالدول التي تعاني من هشاشة الأوضاع والتي تحتاج إلى استيراد الأغذية والطاقة وتعاني من وضع يائس؛
- شددوا على ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات لتحرير التجارة الدولية بالسلع الزراعية، وخفض الحواجز التجارية، والتخفيف من سياسات تشويه الأسواق التي تحد من قدرة المنتجين الزراعيين، ولاسيما في البلدان النامية، بغية تيسير الوصول إلى الأسواق العالمية؛
- لاحظوا أن هناك تحديات وفرص مرتبطة بإنتاج أنواع الوقود الحيوي باستخدام أنواع مختلفة من المواد الأولية. ومن الواجب دراسة آثار إنتاج أنواع الوقود الحيوي على الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والاستدامة البيئية، بعناية بالغة؛
- أكدوا أهمية الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في ترسيخ الأمن الغذائي؛
- أيدوا تعزيز علاقات الشراكة العالمية المتجددة للعناية بمسألة الأمن الغذائي، وأقروا بأهمية استخدام المؤسسات القائمة، ولاسيما الوكالات التي توجد مقارها في روما. وستشتمل مثل هذه الشراكة الموسعة على التعاون المنتظم مع العناصر الفاعلة الأخرى؛
- حثوا على الوفاء بكل التزامات الموارد المقدمة لمعالجة أزمة الأمن الغذائي بطريقة حسنة التوقيت؛
- أعربوا عن قلقهم من الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية على وضع الأمن الغذائي؛
- أكدوا أن عملية الإصلاح الجارية يجب أن تؤدي إلى تعزيز المنظمة، بحيث تتمكن من أداء مهمتها على الوجه الأكمل.

9- <u>التوصيات الموجهة إلى المنظمة</u>:

- أن تكفل، من خلال التحليلات والجهود المستنيرة لاستقطاب التأييد، الحفاظ على موقع الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة كبنود ذات أولوية في جدول الأعمال السياسي العالمي، بغض النظر عن التقلبات في أسعار الأغذية؛
- أن تعزز عملها إزاء القضايا الجنسانية، ودور المرأة في الإنتاج الغذائي؛
- أن توفر تحليلاً للآثار المحتملة للأزمة المالية على الأمن الغذائي وكذلك لدور المضاربات في زيادة الأسعار؛

- أن تدعم النقاش المتعلق بمختلف جوانب أنواع الوقود الحيوي؛
- أن تعزز عملها بشأن آثار التشوهات التجارية في الأسواق الزراعية؛
- أن تحلل القيود التي تعترض سُبل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الخلاص من قبضة الفقر، وآثار ذلك على السياسات القطرية والدولية؛
- أن توسع عملها المتعلق بالدول الهشة ونظم الإنذار المبكر؛
- أن تسعى إلى إدراج الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف ضمن السياسات والاستراتيجيات القطرية المتعلقة بالأمن الغذائي؛
- أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى التي توجد مقارها في روما، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والعناصر الفاعلة المعنية، بدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز علاقات الشراكة العالمية وشبكات الخبراء الخاصة بالأمن الغذائي والزراعة؛

ثالثاً– التحالف الدولي ضد الجوع

10– عرضت الأمانة جهود وإنجازات التحالف الدولي ضد الجوع في ميدان مكافحة الجوع وسوء التغذية، وأوضحت بإيجاز الاتجاهات المقبلة المقترحة لتطوير هذا التحالف والتحالفات القطرية ضد الجوع (على النحو الوارد في الوثيقة CFS 2008/4). وأشار ممثل منظمة Bioversity International، إلى أن قوة التحالف تكمن في أنه يمثل منتدى وجهداً مشتركاً للوكالات المتمركزة في روما، ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، والحكومات، بالنظر إلى أن مجابهة معضلة الجوع تتطلب تكاتف الجهود، وحث الوفود على دعم إنشاء التحالفات القطرية ضد الجوع في بلدانها.

11– ورحب الأعضاء عموماً باقتراحات استراتيجية حشد الموارد المدرجة في الوثيقة CFS:2008/4، ولاسيما الداعية منها إلى مساندة التحالفات القطرية ضد الجوع، وشددوا على الحاجة إلى ضمان التمويل طويل الأجل. وجرى التشديد أيضاً على أن الأولوية يجب أن تُمنح للنُهج العالمية لمكافحة الجوع، ودعوا الوكالات المتمركزة في روما إلى تعزيز التعاون في الجهود المشتركة. وتم الإقرار بأن مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتحرر من الجوع تعتبر مثالاً ناجحاً في مكافحة الجوع، وأن بالمستطاع استخدامها كنموذج لمساندة البلدان الأخرى في وضع برامجها للأمن الغذائي. وأثنى الأعضاء على التقرير، ووافقوا على أن من الضروري أن يبذل التحالف الدولي ضد الجوع جهوداً أكبر لتعميق الوعي بأعماله وتسليط الضوء عليها، والنهوض بهيكله وحوكمته.

رابعاً– متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية: تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل

12– قدم أمين لجنة الأمن الغذائي العالمي الوثيقة CFS:2008/3 التي تُجمل التدابير التي اتخذتها البلدان تنفيذاً لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وتقترح السبل اللازمة للنهوض برصد تنفيذها. وفي حين أن أهمية مهمة اللجنة في رصد التنفيذ الشامل لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية تحظى بالإقرار، وأن نُهجاً مختلفة قد استُخدمت في القيام بذلك، فإن من العسير جداً إعداد تقرير مُجمل بالنظر إلى عدد من الأسباب منها: ضآلة عدد التقارير القطرية المرفوعة، وتباين سماتها، وصعوبة إبراز الصلات بين السياسات والبرامج من جهة وأهداف الأمن الغذائي من جهة أخرى.

13– وأكدت اللجنة الحاجة إلى متابعة رصد تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإلى تحسين الشكل والأسلوب المتبعين في ذلك حالياً، وذلك من خلال ضمان تحسين الصلة بين عمليات متابعة الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، ضمن جملة أمور. وبالنظر إلى طول الوقت اللازم لإجراء استعراض معمق لعمليات الرصد ورفع التقارير، فقد أيدت اللجنة اقتراح البرازيل الداعي إلى أن يجري رئيس اللجنة المقبل هذا الاستعراض بالتشاور مع الأعضاء وبدعم من الأمانة. ومن الواجب أن تُرفع حصيلة هذه المهمة إلى الدورة الخامسة والثلاثين للجنة.

خامساً– اقتراحات لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية في لجنة الأمن الغذائي العالمي

14 – قدمت الأمانة اقتراحات لتعزيز مشاركة مشاركة منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية في لجنة الأمن الغذائي العالمي استناداً إلى تجربة منظمة الأغذية والزراعة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى (الوثيقة CFS 2008/5). وأكد الأعضاء الدور القيِّم الذي يضطلع به المجتمع المدني في توفير وجهات نظر متنوعة تمثل بشكل مباشر أصوات المجتمعات المحلية الريفية والزراعية. ولاحظت اللجنة البيانات المؤيدة التي أدلت بها منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالاقتراحات الداعية إلى تنظيم وتعزيز دورها في لجنة الأمن الغذائي العالمي وفي الأجهزة الرئاسية الأخرى.

15 – رحبت اللجنة بالاقتراحات الواردة في الوثيقة CFS: 2008/5 ولاسيما ما ورد منها في الفقرة 26[1]، وطلبت إلى الأمانة النظر في الآليات اللازمة للمضي قدماً في هذه المبادرات.

سادساً– مقترحات لتعزيز قدرة لجنة الأمن الغذائي العالمي على مواجهة التحديات الجديدة

16 – عرض أمين لجنة الأمن الغذائي العالمي مجموعتين من المقترحات الرامية إلى اتسام دورات اللجنة بقسط أوفر من التركيز على مواضيع محددة والعناية بالسياسات (الوثيقة CFS 2008/6). وقد نُفذت مجموعة التدابير الأولى، الموصوفة في الفقرة 37، على أساس تجريبي، وأيدتها هذه الدورة عمليا. وتتعلق هذه المجموعة بطول مدة دورات اللجنة، وتركيز النقاش على موضوع محوري يتعلق بالأمن الغذائي، وتبسيط تقرير لجنة الصياغة بحيث يركز على البنود العملية، وولاية هيئة مكتب اللجنة ومشاركتها. أما المجموعة الثانية من المقترحات، والمعروضة في الفقرة 38 من الوثيقة ذاتها، فتتعلق بتوصيات سيجري تطويرها ومن ثم النظر فيها في موعد لاحق، وتشمل: وتيرة دورات اللجنة وتوقيتها،

[1] مقتطفات من الوثيقة CFS:2008/5، الفقرة 26:

من المقترح اتخاذ الإجراءات التالية بهدف:

- الارتقاء بالتفاعل بين لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية التي يمكنها أن تسهم في السياسات الخاصة بالأمن الغذائي، مع الأخذ بعين الاعتبار المنافع المتبادلة لتعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية ومنظمة الأغذية والزراعة، والاعتراف بعمل الشبكات المستقلة التي أنشأتها منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية ضمانا لاستمرار اهتمام المجتمع المدني ومساهمته في مجال الأمن الغذائي، ومشاركة هذا المجتمع بصورة فعالة في مداولات لجنة الأمن الغذائي العالمي.
- إنشاء آلية للاتصالات الثلاثية الأطراف في ما بين شبكات المجتمع المدني ومنظماته المستقلة الرئيسية، وأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي/منظمة الأغذية والزراعة، وهيئة مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، بغرض إشراك منظمات المجتمع المدني في دورات اللجنة وفي متابعة وتنفيذ القرارات المتخذة. ويمكن لهذه الاتصالات أن تساهم في تحسين مداولات اللجنة بصورة أفضل وأن تخلق إحساساً لدى الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني بأن نتائج هذه المداولات تخصهم، وهو ما يؤدي إلى مشاركتهم في تنفيذها بعزم وهمة. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد تعزيز الاتصالات مع المنظمات الشعبية في البلدان النامية والتي تحظى بأقل الفرص في الوصول إلى منتديات السياسات الدولية.
- دعوة الحكومات الأعضاء إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في المداولات بشأن السياسات المتعلقة بقضايا الأمن الغذائي وفي رصد تنفيذ التزامات الحكومات على الصعيد القطري، بما في ذلك إشراكهم في إعداد التقارير الدورية المرفوعة إلى لجنة الأمن الغذائي بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية وبشأن البرامج الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي.
- دعوة الحكومات الأعضاء إلى إتاحة مجال لإسهام المجتمع المدني في النقاشات بشأن السياسات المتعلقة بقضايا الأمن الغذائي ومتابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية في المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة، بالاستناد إلى الخبرة القائمة المتمثلة في المشاورات الإقليمية للمجتمع المدني التي تصب في هذه المؤتمرات الإقليمية.
- تعديل إجراءات دورات لجنة الأمن الغذائي العالمي وفقاً لما جرى مناقشته في الأقسام السابقة بما يشمل:
  - السماح للمراقبين بعمل تدخلات قبل اتخاذ القرارات.
  - تدوين مداخلات المراقبين بغرض الإطلاع عليها في المستقبل.
  - تشجيع منظمات المجتمع المدني على تقديم تقاريرها الخاصة المستقلة ضمن البند الخاص بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية من جدول الأعمال، حسبما اقتُرح بالفعل في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الأمن الغذائي، وكذلك في ما يتعلق بغيره من البنود الثابتة على جدول أعمال اللجنة.
  - عقد حوار بين أصحاب المصالح المتعددين حول موضوعات مختارة من جدول أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي، وإدراج ملخصات الرئيس كملحق بتقرير اللجنة، كما سبق أن اقترحت اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين.
  - عقد اجتماعات ولقاءات جانبية غير رسمية يمكن لنتائجها أيضاً أن تؤدي إلى إجراء حوار فعال بين منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والحكومات الأعضاء، وتحال هذه النتائج إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي وتسجل في ملحق بالتقرير.

وهيكل اللجنة، وعملية إعداد التقارير، ومشاركة العناصر الفاعلة غير الحكومية (التي نوقشت بالفعل في إطار البند خامساً من جدول الأعمال)، وشكل تقرير خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية (الذي سبقت مناقشته في إطار البند رابعا من جدول الأعمال).

17 – وأعرب عدد من أعضاء اللجنة عن تقديرهم لأمانة اللجنة وامتدحوها على التدابير الجديدة المعتمدة هذا العام. وباستثناء مسألة توقيت الاجتماعات ووتيرتها، حظيت التوصيات عموماً بتأييد اللجنة. ووافقت اللجنة على أن على الدورة الخامسة والثلاثين (الخاصة) لمؤتمر المنظمة أن تتخذ القرار النهائي بشأن مسألة التوقيت والوتيرة.

18 – وأوصت اللجنة الأمانة بتنفيذ كل الاقتراحات المدرجة في الوثيقة، باستثناء الاقتراح المتعلق بتوقيت دورات لجنة الأمن الغذائي العالمي ووتيرتها.

المرفق ألف

جدول أعمال الدورة

أولاً – المسائل التنظيمية

(أ) اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

(ب) بيان المدير العام أو ممثله

(ج) العضوية في اللجنة

ثانياً– (ألف) تقييم حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، بالتركيز على نحو خاص على آثار ارتفاع أسعار الأغذية

ثانياً– (باء) عرض المبادرات الأخيرة وإجراءات التصدي لارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي

ثالثاً – التحالف الدولي ضد الجوع

رابعاً – متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للأغذية: تقرير مرحلي عن تطبيق خطة العمل

خامساً – مشاركة المجتمع المدني

سادساً – مقترحات لتعديل دورات لجنة الأمن الغذائي العالمي

(أ) الترتيبات الخاصة بالدورة الخامسة والثلاثين

(ب) مقترحات لإجراء تغييرات في الدورات المقبلة

سابعاً – مسائل أخرى

(أ) ما يستجدّ من أعمال

(ب) انتخاب الرئيس ونوّابه

(ج) تقرير الدورة

المرفق باء

عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي
(في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2008)

أفغانستان
الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
أرمينيا
أستراليا
النمسا
أذربيجان
بنغلاديش
بيلاروس
بلجيكا
بنن
بوليفيا
البرازيل
بلغاريا
بوركينا فاسو
الكاميرون
كندا
الرأس الأخضر
شيلي
الصين
كولومبيا
الكونغو
كوستاريكا
كوت ديفوار
كرواتيا
كوبا
قبرص
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
مصر
السلفادور
إريتريا
إستونيا
إثيوبيا
الجماعة الأوروبية (منظمة عضو)

فنلندا
فرنسا
غابون
ألمانيا
غانا
اليونان
غواتيمالا
غينيا
هايتي
هندوراس
هنغاريا
آيسلندا
الهند
إندونيسيا
جمهورية إيران الإسلامية
العراق
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
الأردن
كينيا
الكويت
لاتفيا
ليسوتو
ليتوانيا
لكسمبرغ
مدغشقر
ماليزيا
مالي
موريشيوس
المكسيك
مولدوفا
المغرب
موزامبيق
هولندا
نيوزيلندا
نيكاراغوا
النيجر
نيجيريا

النرويج
باكستان
بنما
باراغواي
بيرو
الفلبين
بولندا
البرتغال
قطر
جمهورية كوريا
رومانيا
الاتحاد الروسي
سان فنسنت وغرينادين
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
السنغال
صربيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
إسبانيا
سري لانكا
السودان
السويد
سويسرا
تايلند
توغو
تونس
تركيا
أوغندا
أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
جمهورية تنزانيا المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
فنزويلا
اليمن
زامبيا
زمبابوي

المرفق جيم

البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة

أفغانستان
الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
أرمينيا
أستراليا
النمسا
أذربيجان
بنغلاديش
بيلاروس
بلجيكا
بنن
بوليفيا
البرازيل
بلغاريا
بوركينا فاسو
الكاميرون
كندا
الرأس الأخضر
شيلي
الصين
كولومبيا
الكونغو
كوستاريكا
كوبا
قبرص
الجمهورية التشيكية
كوت ديفوار
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
إكوادور
مصر
السلفادور
إريتريا
إستونيا
إثيوبيا
الجماعة الأوروبية (منظمة عضو)
فنلندا
فرنسا
غابون

ألمانيا
غانا
اليونان
غواتيمالا
غينيا
هايتي
هندوراس
هنغاريا
آيسلندا
الهند
إندونيسيا
جمهورية إيران الإسلامية
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
الأردن
كينيا
الكويت
ليسوتو
ليتوانيا
لكسمبرغ
مدغشقر
ماليزيا
مالي
موريشيوس
المكسيك
المغرب
موزامبيق
هولندا
نيوزيلندا
نيكاراغوا
نيجيريا
النرويج
باكستان
بنما
باراغواي
بيرو
الفلبين
بولندا
البرتغال

قطر
جمهورية كوريا
جمهورية مولدوفا
رومانيا
الاتحاد الروسي
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
السنغال
سلوفاكيا
سلوفينيا
إسبانيا
السودان
السويد
سويسرا
تايلند
تونس
تركيا
أوغندا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
جمهورية تنزانيا المتحدة

الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
فنزويلا (جمهورية .. البوليفارية)
اليمن
زامبيا
زمبابوي

بوروندي
تشاد
غينيا الاستوائية
جورجيا
الجماهيرية العربية المتحدة
موناكو
عمان
الصومال
جنوب أفريقيا

الكرسي الرسولي
فلسطين
منظمة فرسان مالطة المستقلة

ممثلو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

صندوق الأمم المتحدة للطفولة
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
برنامج الأغذية العالمي

المراقبون عن المنظمات الدولية الحكومية

الاتحاد الأفريقي
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
المنظمة الدولية للهجرة

المراقبون عن المنظمات الدولية غير الحكومية

منظمة ACTION AID INTERNATIONAL
الاتحاد العالمي لنساء الريف
اتحاد المزارعين في أفريقيا الشرقية

الاتحاد العام الأوروبي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالإغاثة والتنمية
شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء
منظمة FRANCISCANS INTERNATIONAL
مشروع هايفر الدولي
التحالف الدولي ضد الجوع
التحالف الدولي للمرأة
الاتحاد الدولي لطلاب الزراعة
الرابطة الكاثوليكية الريفية الدولية
المجلس الدولي للمرأة
الاتحاد الدولي للاقتصاد المنزلي
الرابطة الدولية للمنتجين الزراعيين
الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية
الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية
لجنة التخطيط الدولية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني
الحركة الدولية للمزارعين الريفيين (VIA CAMPESINA)
الحملة الدولية للأغذية والزراعة والتنمية الريفية لاستئصال الجوع والفقر (MORE AND BETTER CAMPAIGN)
منظمة أوكسفام الدولية
الآلية دون الإقليمية لمنظمات المزارعين في أفريقيا الوسطى
منظمة الروتاري الدولية
شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين في غرب أفريقيا
الرابطة الدولية لأخوات المحبة
منظمة TERRA NUOVA
الرابطة النسائية العالمية من أجل السلام والحرية
الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية

المرفق دال

قائمة الوثائق

رقم الوثيقة	العنوان
CFS:2008/1	جدول الأعمال المؤقت والملاحظات عليه
CFS:2008/2	تقييم حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم
CFS:2008/3	متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للأغذية: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل
CFS:2008/4	التحالف الدولي ضد الجوع
CFS:2008/5	مقترحات لتعزيز مشاركة المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية في لجنة الأمن الغذائي العالمي
CFS:2008/6	مقترحات لتعزيز قدرة لجنة الأمن الغذائي العالمي على مواجهة التحديات الجديدة
CFS:2008/Inf.1	الجدول الزمني المؤقت
CFS:2008/Inf.2	قائمة الوثائق
CFS:2008/Inf.3	عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي
CFS:2008/Inf.4	قائمة المندوبين والمراقبين
CFS:2008/Inf.5	بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء
CFS:2008/Inf.6	بيان المدير العام أو من يمثله

المرفق هاء

بيان المدير العام

السادة (رؤساء الدول والحكومات الكرام)،
معالي الوزراء الكرام،
السيد رئيس هيئة مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والسادة الأعضاء الكرام،
السادة المندوبون والمراقبون الكرام،
السيدات والسادة،

يطيب لي أن أرحّب بكم في هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. كما يسرّني أن أرحّب بممثلي الحكومات الأعضاء والمنظمات الدولية بالإضافة إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. فوجودكم اليوم في هذا المنتدى إنما هو دلالة على التزامكم وتصميمكم المستمرَّين على تلبية الاحتياجات الملحّة لملايين البشر من الجياع والفقراء في مختلف أرجاء العالم، وللعمل يداً بيد لتوفير أمنهم الغذائي ورفاهيتهم التغذوية في المديين المنظور والبعيد الأجل.

ولطالما شكّلت لجنة الأمن الغذائي العالمي على مرّ السنين منذ تأسيس هذا الجهاز الحكومي الدولي في عام 1974، منتدياً لبحث قضايا الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي. وقد أوكلت اللجنة أيضاً مسؤولية مراقبة تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وأمام لجنة الأمن الغذائي العالمي هذه السنة أيضاً تحدٍّ يتمثل في مناقشة قضايا هامة – على أمل إيجاد حلّ لها – تتعلق بالأمن الغذائي العالمي. وإنّ مساهمتكم في تقديم أفكار مبتكرة وبنّاءة هي مساهمة هامة لأسباب ثلاثة على الأقلّ.

أولاً، ورغم تحقيق بعض النجاحات في بلدان أو أقاليم منفردة، فإنّ آخر التقديرات للجوع في العالم تبعث على القلق. لكن على الرغم من ذلك، واستناداً إلى الإحصاءات القطرية، تفيد تقديرات منظمة الأغذية والزراعة بالنسبة إلى نقص التغذية على المستوى العالمي أنّ زهاء 850 مليون نسمة كانوا لا يزالون يعانون الجوع المزمن في مختلف أنحاء العالم في الفترة 2003-2005. ويشكل هذا زيادة قدرها ستة ملايين نسمة مقارنة بالفترة المرجعية المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في 1990-1992. وهذا الأمر يزيد من صعوبة تحقيق الأهداف المنشودة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في خفض عدد ناقصي التغذية/انتشار نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول عام 2015.

ثانياً، تفاقمت هذه النتائج المخيّبة للآمال على صعيد الحد من الجوع عالمياً بفعل الصدمة الاقتصادية الأخيرة التي تسبب بها ارتفاع أسعار الأغذية. وتفيد تقديرات المنظمة أنّ عدد من يعانون الجوع المزمن في العالم قد ازداد بمقدار

75 مليون نسمة في عام 2007 فقط حتى وصل إلى 923 مليوناً، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأغذية بشكل رئيسي. حتى أنّ العديد من البلدان التي كانت تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الغايات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية قبل حقبة ارتفاع أسعار الأغذية، قد عانت من صعوبات. أما على المستوى العالمي، فقد انعكس اتجاه معدلات انتشار الجوع إلى الانخفاض بفعل ارتفاع أسعار الأغذية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

مما لا شكّ فيه أنكم تشاطروني الرأي بأنّ هذا الوضع غير مقبول وأنه يتعيّن علينا مضاعفة الجهود للتصدي للمسائل الهيكلية التي تُبقي عدداً متزايداً من الأشخاص في حالة من الجوع المزمن. ويجدر بنا جميعاً أن نضع هذه الاتجاهات المثيرة للقلق في صدارة مناقشاتنا طوال هذا الأسبوع وأن نسعى إلى إيجاد حلول لها بما يكفل الاستجابة لاحتياجات من يعانون الجوع وسوء التغذية.

وأنتم تدركون بالتأكيد الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع ارتفاع أسعار الأغذية خلال الأشهر الماضية – إن كان في وسائل الإعلام أو في المؤتمرات والمنتديات الوطنية والدولية. فقد سعى الجميع حول العالم جاهدين إلى فهم مسببات هذا التغيّر المفاجئ وبصورة خاصة كيفية التعاطي معه. وقد نشطت المنظمة في إطلاق مبادرات وتصميمها لمواجهة هذا الوضع.

وكما تعلمون، أطلقت المنظمة في 17 ديسمبر/كانون الأول 2007 مبادرة من أجل مكافحة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية بهدف مساعدة البلدان الأكثر تضرراً، ولا سيما بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، على التصدي لهذه الأوضاع من خلال إعطاء دفع لإنتاجها الغذائي. والعمل جارٍ حالياً على تنفيذ هذه المبادرة في 79 بلداً. وفي أبريل/نيسان 2008، أنشأ أمين عام الأمم المتحدة فريق مهام رفيع المستوى معني بأزمة الأمن الغذائي العالمي بقيادته هو وتشاركه في ذلك منظمة الأغذية والزراعة. وفريق المهام مؤلّف من رؤساء الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز والإدارات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد أعدّ فريق المهام إطاراً شاملاً للعمل يرمي إلى: (1) مواجهة التهديدات والفرص الراهنة الناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية؛ (2) اقتراح تغييرات في السياسات لتلافي حدوث أزمات غذائية في المستقبل؛ (3) المساهمة في كفالة الأمن الغذائي والتغذوي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد عُرض الإطار الشامل للعمل على الأمين العام خلال مؤتمر قمة قادة دول مجموعة الثماني الذي عُقد في مدينة هوكايدو خلال شهر يوليو/تموز 2008.

وفي هذا السياق، تخصص الدورة الحالية للجنة الأمن الغذائي العالمي لمناقشة *تأثيرات* ارتفاع أسعار الأغذية و*طرق التصدي لها* من أجل الحد قدر المستطاع من تأثيراتها السلبية على الأمن الغذائي والفقر واستغلال ما قد يتأتّى عنها من فوائد بالنسبة إلى الزراعة. وعلينا، في سعينا إلى تحقيق ذلك، أن نكون مدركين تماماً للتهديدات والفرص الناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية. وسيجري هذا بصورة مبتكرة هذه السنة من خلال تركيز البحث في الدورة الحالية

على موضوع رئيسي هو "**ارتفاع الأسعار والأمن الغذائي: القضايا والاستجابات على مستوى السياسات**"، بما في ذلك أثناء الاجتماعات الجانبية والخاصة. ومع أنه قد يكون من غير الممكن تجنّب الإشارة إلى أسباب ارتفاع أسعار الأغذية، فإني أشجعكم جميعاً على التركيز في مداخلاتكم على الجوانب العملية ومن بينها:

- ماذا كان تأثير ارتفاع أسعار الأغذية في بلدكم/إقليمكم؟
- ما هي التدابير المتخذة وكيف يمكن تحسينها من خلال الجهود الإقليمية والدولية مثلاً؟
- كيف يمكن الاستفادة من ارتفاع أسعار الأغذية لإعادة إطلاق عجلة الزراعة أو كيف يمكن تحويل هذا التهديد إلى فرصة؟

وأنا واثق من أنكم توافقوني الرأي بأنّ الغرض الرئيسي من الاجتماع معاً في منتدى من هذا النوع هو لتبادل وجهات النظر والتجارب بين مختلف الدول بغية التوصل إلى تحديد أفضل السبل للتصدي لتأثيرات ارتفاع الأسعار وللاستفادة من الفرص التي تتيحها للمزارعين. وفي معرض قيامكم بتبادل التجارب ومناقشة المبادرات الأخيرة الجاري العمل على تنفيذها للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية، سيكون من الهام جداً تحديد موضوع مشترك لتنسيق استجابات الحكومات وأصحاب الشأن كافة وتكاملها معاً لاتخاذ إجراءات فورية ومركّزة. فلا أحد من البلدان أو المؤسسات قادر بمفرده على إيجاد حلّ للوضع القائم.

وبالإضافة إلى التركيز على القضايا الراهنة المتصلة بالأمن الغذائي العالمي، *ينبغي النظر إلى هذه الدورة على اعتبار أنها تشكل أيضاً فرصة لإعادة إحياء وظائف هذا الجهاز بالذات أي لجنة الأمن الغذائي العالمي والدور الذي يضطلع به*. وكما تعلمون، إنّ منظمة الأغذية والزراعة، وفي سياق متابعة التقييم الخارجي المستقل وبالتعاون مع لجنة المؤتمر ومع مجموعات العمل المعنية بإصلاح المنظمة، تخوض غمار عملية ترمي إلى تدعيم المنظمة وتعزيز دورها وقدراتها. وإنّ عدداً من البنود المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة مخصص لهذا الغرض بالذات، وقد بدأ إجراء بعض التغييرات على سبيل التجربة هذه السنة، في حين سيُعرض بعضها الآخر على حضراتكم للنظر فيها.

وعلى سبيل المثال، سوف تتناولون في مداولاتكم عدداً من البنود الرامية إلى توثيق الشراكات والدعوة إلى التصدي لمسألة الأمن الغذائي العالمي من خلال التحالف الدولي ضدّ الجوع، فضلاً عن دراسة الاقتراحات الرامية إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

وفي ما يتعلّق بمراقبة تنفيذ خطة العمل الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي واحدة من الوظائف الرئيسية الموكلة إلى هذه اللجنة، يتضمّن التقرير لهذا العام لمحة عامة عن الدروس المستفادة بالإجمال منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية وسبل التصدي للجوع والفقر، كما يلخّص الإجراءات التي اتخذتها البلدان من أجل تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويقترح سبلاً لتحسين عملية التنفيذ والمراقبة ككلّ – مع التذكير بأنّ مؤشر التقدم المحرز باتجاه تحقيق الغاية المنشودة في مؤتمر القمة العالمي للأغذية يتمثل في خفض عدد الجياع في العالم إلى النصف.

وأخيراً، أودّ أن ألفت عنايتكم إلى البند السادس الذي يتناول التغييرات المقترحة لتعزيز لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل زيادة تركيز المناقشات على القضايا الرئيسية المتصلة بالأمن الغذائي العالمي على نحو ما قمنا به هذا العام. وتتضمّن هذه الوثيقة مجموعتين من الاقتراحات – تلك التي قُدّمت بالفعل في الدورة الرابعة والثلاثين الحالية والتي هي بانتظار أن تؤكّد اللجنة اعتمادها؛ وتلك التي ينبغي بلورتها وعرضها في دورات مقبلة.

وإنّ لجنة الأمن الغذائي العالمي هي منتداكم الذي يمكنكم من خلاله إعداد وتقديم توصيات عن أفضل الطرق للتصدي للشواغل العالمية والوطنية المتصلة بالأمن الغذائي. وأنا على أتمّ الثقة أنكم ستقومون بمراجعة التوصيات المقترحة وستؤدون دوراً نشطاً في تهيئة الظروف لتعزيز لجنة الأمن الغذائي العالمي، فتكون قادرة على التصدي بشكل فعّال لقضايا الأمن الغذائي العالمي وعلى رفع توصيات ملموسة وقابلة للاستدامة بشأن الاستثمارات والإجراءات اللازمة للنجاح فعلياً في خفض عدد من يعانون الجوع وسوء التغذية في العالم.

السيد الرئيس،
أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

إذ نتطلّع اليوم إلى ما ستؤول إليه مداولاتكم من نتائج، لا يسعني إلا أن أتمنى لكم النجاح في عملكم وأن أؤكد لكم دعم المنظمة لما تبذلونه من جهود.

وشكراً جزيلاً على حسن إصغائكم.

المرفق واو

بيان صاحب الفخامة OLUSEGUN OBASANJO

رئيس نيجيريا الأسبق

أصحاب الفخامة والدولة رؤساء الدول والحكومات،
أصحاب المعالي الوزراء،
السيد رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي والسادة أعضاء اللجنة،
حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

أود إزجاء الشكر إلى المدير العام على دعوته الرقيقة إلى حضور هذه الدورة للجنة الأمن الغذائي العالمي وتمكيني من الإسهام في هذه المناقشة الهامة.

وإنه لما يسرني ويشرفني بالفعل أن أتمكن من مشاطرتكم بعض أفكاري بشأن ما يسمى بأزمة الأغذية وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي التي يواجهها الكثير من البلدان، وأفريقيا على وجه الخصوص.

وأستأذنكم في أن أبدأ بمحاولة لرؤية المشكلة بعين الخنزير (من الأرض) بدلا من النظر إليها بعين الطائر (من علىّ). بعين الخنزير لأن الخنزير أقرب إلى الأرض من الطائر. وعين الخنزير وأنفه موجهان إلى الأرض. وليس من شأن الرؤية بعين الخنزير أن توفر نظرة أكثر عمقا إلى الطبيعة فحسب، بل وأن تحلل الأسباب الجذرية للمشكلة أيضا، مع المساعدة، في الوقت ذاته، على رسم استراتيجيات ملموسة وآليات التصدي المطلوبة لمواجهة التحدي.

وإني، كمزارع أفريقي، أعتقد أن استخدام عبارة "أزمة الأغذية وتقلب أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي" مضلل وباعث على التشويش والإبهام في آن معا. أقول ذلك لأن الاستخدام المستمر لعبارة أزمة الأغذية على الصعيد العالمي لا طائل منه إلا توجيه انتباهنا وأسلوبنا في التفكير إلى زيادة أسعار المواد الغذائية بدلا من تركيزهما على الأسباب الرئيسية للأزمة. وفي هذه الحالة، فإننا نركز على معالجة الأعراض بدلا من معالجة المرض. في حين أننا في الحقيقة، وفي الواقع وبالفعل، نواجه اليوم تدهورا في الإنتاج الغذائي العالمي وتحويلا للبنود الغذائية العادية إلى الاستخدامات الصناعية. وإتباع مثل هذا النهج المركز هو الذي قد يمكننا من الشروع في فهم الطبيعة الحقيقية للمشكلة، وأسبابها الكامنة، والعلاج التفصيلي المطلوب لهذه العلة.

والنقطة الثانية من بياني هذا هي أنه لا يجب النظر إلى الغذاء على أنه ما يؤكل فحسب. فتعريف الغذاء يجب أن يشمل قيمته التغذوية، ومكوناته، والطاقة التي يستهلكها الناس، ونمو إنتاجه واستدامته، مع الاهتمام بالمناطق المهيئة طبيعيا لإنتاجه، وتوافر الموارد. والغذاء والتغذية مسألة حياة أو موت وهي تجب القضايا الأخرى المتعلقة بالأمن

البشري والتنمية البشرية، مثل المأوى، وما إلى ذلك. لذلك فمن الواجب، جوهريا، أن تولي للأمن الغذائي نفس الأهمية المولاة لسلامة أراضي أي بلد من البلدان وحماية الحياة والملكية. وهذا هو المنظور الذي ينبغي، في اعتقادي النظر من خلاله إلى الأزمة الغذائية العالمية الراهنة. فالواقع، أن تحقيق الأمن الغذائي، الذي عرِّف بأنه كفالة فرص الحصول على الأغذية بأسعار في المتناول لجميع قطاعات المجتمع، لاسيما المجموعات الضعيفة، يجب أن يعتبر غاية من الغايات المنشودة للتنمية.

وأود أن أكرر مجددا أني، كمزارع أفريقي مشارك في هذه الدورة، مازلت مقتنعا أن التحدي الرئيسي في السنوات المقبلة سيتمثل في وضع وتنفيذ آلية تزيد من سرعة إنتاج الأغذية في أفريقيا. وأود أن أشكر نائب المدير العام، السيد Butler، على العرض الذي قدمه للتحدي المتمثل في منع ارتفاع االأسعار وتقلبها الذي يمكن أن يدفع المزيد من البلدان الأفريقية إلى هاوية الجوع والفقر. إلا أن فهم الأوضاع التي أدت إلى الإنتاج الزراعي في أفريقيا أمر لا يقل أهمية عما تقدم من أمور. وعلى أساس هذا الفهم سنتمكن من مشاهدة وتقييم نوعية الاهتمام الذي أولي للزراعة من الاستقلال حتى تاريخه.

إن الدول الاستعمارية في أفريقيا، قد عمدت، بدافع من مصالحها الذاتية المستنيرة، إلى تشجيع وتمجيد بل وتبجيل، إذا راق لكم هذا القول، إعلاء المحاصيل النقدية على المحاصيل الغذائية. وكان هذا القرار الذي اتخذ في مجال السياسات بمثابة نذير بمشكلاتنا الراهنة فيما يخص الأغذية في أفريقيا. وكان ذلك ينطوي على رسالة وجهت بهدؤ لكن بفعالية شديدة الوطأة إلى المزارعين وغيرهم من العاملين في الزراعة في أفريقيا مفادها أن إنتاج المحاصيل الغذائية لن يحقق سوى قيمة نقدية محدودة. وبالفعل، كان إنتاج المحاصيل الغذائية يعني دفعكم إلى الفقر الزاحف والمرهق والطاحن. ومن المؤسف أن الدول التي نشأت بعد الاستعمار لم تمحص الحكمة من اتباع هذا الأسلوب لأنها سعت إلى زيادة حصيلة صادراتها الشهيرة والتي تحتاج إليها بشدة، لأنها المصدر الرئيسي لتمويل التنمية. وكما كان متوقعا، ركزت السياسات الحكومية في الفترة التالية للحقبة الاستعمارية مباشرة في أفريقيا على سلع التصدير بصورة رئيسية. وعلى سبيل المثال، تم تشجيع إنتاج القطن والفول السوداني على حساب إنتاج الحبوب والدرنات من أجل الغذاء. ونتيجة لذلك تُرك إنتاج المحاصيل الغذائية لأصحاب الحيازات الصغيرة للغاية وغيرهم من المزارعين المعيشيين أساسا. وفي بعض الحالات النادرة شاركت في هذا الإنتاج قلة قليلة من المزارعين المتوسطين، في حين ركز كبار المزارعين التجاريين على ما يسمى بالمحاصيل النقدية وحدها.

وهكذا، وجدت أفريقيا نفسها، رغما عنها، مثقلة بتركة استعمارية ترجع إلى الماضي بوضوح، وكان يلزم التنصل منها بشدة الزعيم الديني الذي يتنصل من السلوك الأثيم.

ومن نتائج ذلك أيضا أن أصبحت الزراعة المعيشية مقصورة على كبار السن مع انعدام الجيل المهيأ لخلافتهم أو كون هذا الجيل محدودا. فهم كمعظم بني البشر، يريدون مستقبلا مشرقا لأبنائهم. والحقيقة والواقع أن حياة الكدح وما يقترن بها من فقر ما كانت لتدفعهم إلى اجتذاب أبنائهم إلى المهنة أو لتشجعهم على ذلك. فقد أصبحت الزراعة والإقامة

في الريف مرادفا للفقر وانعدام الموارد واليأس. وكانت المناطق الحضرية هي الملاذ أو المكان الوحيد الذي يتيح بصيصا من الأمل. وهكذا واكبت الهجرة من الريف إلى الحضر تحول الحياة القروية والزراعة إلى جواز مرور أكيد لتجربة الفقر التي تحوِّل الحياة إلى جحيم.

ويتقدم العمر بهؤلاء المزارعين على مر الوقت دون وجود من يحل محلهم. وليس من المدهش أن تكون آثار أزمة الإنتاج الغذائي الراهنة في أفريقيا مؤلمة وتعمل أنيابها فيها وأن تكون الاسقاطات في هذا المجال أشبه باسقاطات مالتسين. وتوفر الزراعة، كما نعرف، ما لا يقل عن 70 في المائة من فرص العمل، وهي فرص توجد في قطاع الزراعة صغيرة النطاق رغم ما قيل عنه وما يتعرض له وأيا كانت نظرتنا إليه. ويجب أن تضاف إلى ما تقدم الآثار الضارة لعوامل مثل الحوكمة السيئة، وسوء الحوكمة، وسياسات الإصلاح الزراعي سيئة التوجيه التي تبعد المزارعين التجاريين عن الإنتاج، ونمو السكان بلا ضابط، والمشكلات المتعلقة بخصوبة التربة، وعدم تطبيق نتائج البحوث بالصورة الملائمة، ونقص استثمارات القطاع الخاص في الزراعة، والسياسات الزراعية غير المتسقة، وإهمال صغار المزارعين، وضعف التسويق، وضعف إدارة المياه، وضعف استراتيجيات التنمية الريفية، وإهمال دور النساء في الزراعة، وعدم كفاية تمويل البحوث الزراعية، وقلة خدمات الإرشاد، ونقص الاتصالات الفعالة والتنسيق بين العناصر الفاعلة في القطاع الزراعي.

وفي الوقت الحالي، تخصص معظم البلدان الأفريقية نحو 30 في المائة من ميزانياتها السنوية للتعليم، في حين ترصد أقل من 10 في المائة منها لتعزيز الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتغذية، بينما كانت التنمية الزراعية في البلدان المتقدمة تقوم على قروض تتحمل فوائد تتراوح أسعارها بين 2 و4 في المائة. وتقدم البلدان المتقدمة إعانات الدعم لمزارعيها خلافا لما يحدث في البلدان النامية. وإذا أمكنك أن تحصل، في أفريقيا بصفة عامة، على قرض زراعي بفائدة سعرها 20 في المائة فأنت تعتبر سعيد الحظ. وحتى يمكنك أن تتحمل مثل هذا السعر المرتفع من الفائدة فلابد وأن تكون منتجا للكوكايين أو شئ غير مشروع من هذا القبيل.

كذلك فإن شبكات الطرق الريفية الهزيلة والبائسة والقاصرة تؤثر على حصاد ونقل المحاصيل الزراعية إلى الأسواق. وأدى عدد من السياسات غير الملائمة إلى خنق التقدم الزراعي في أفريقيا. ومن ذلك الإخفاق في تحديد الأدوار المناسبة للحكومات والقطاع الخاص، واللجوء إلى سياسات تؤكد على الواردات الغذائية، والطعام الرخيص في المناطق الحضرية، وفرض ضرائب باهظة على محاصيل التصدير، والأهم من ذلك، عدم إتباع الحكومات الأفريقية لاستراتيجية جماعية للتعلم من أخطاء الماضي وإبداء الإرادة السياسية الالتزام الكافيين لتنفيذ برامج للاعتماد الذاتي والأمن الغذائي.

أصحاب الفخامة والدولة والمعالي،

إن المنطلق الثالث هو ضرورة التطلع إلى أزمة الإنتاج الغذائي الراهنة من المنظور الصيني للأزمة العالمية. ذلك أن الكلمة الصينية المستخدمة للتعبير عن الأزمة لها طابعين، طابع يدل على الخطر وآخر يعبر عن الفرص. وبينما ركزنا، على مر السنين، على خطورة الأزمة، فقد حان الوقت للتركيز على الفرص التي تنطوي عليها.

وأعتقد، بادئ ذي بدء، أنه يمكن لارتفاع أسعار الأغذية، إذا أحسنت إدارته، أن يصبح عامل نمو. وعلى نفس الغرار، فإنه يحمل أيضا مفتاح الطريق إلى عكس ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر. فبإتاحة الحوافز الملائمة لشباب أفريقيا يمكن إعادة توجيههم إلى الزراعة الواسعة للمحاصيل الغذائية. ويتمثل التحدي في استنباط آلية عملية وسهلة الانتشار يمكنها المساعدة في تحقيق هذا الهدف المزدوج مع الإسفار عن عدة آثار مضاعفة.

وتفيد تجربتي بأن توافر الإرادة يؤدي إلى العثور على الوسائل. وخلال ولاية حكومتي كرئيس لنيجيريا، سجلت بلادي، بفضل حسن توجيه الجهود، زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي بين سنتي 1999 و2006. ففي فترة السنوات الأربع 2003-2006 نما الإنتاج الزراعي بمعدل 7 في المائة في السنة تقريبا. وكان ما أطلقنا عليه اسم المبادرات الرئاسية خلال هذه الفترة يعني الجمع بين كل الجهات المعنية بإنتاج الحاصلات الزراعية وتمويلها والبحوث الزراعية وتسويق هذه الحاصلات وتصديرها تحت مظلة واحدة للعمل على زيادة الإنتاج وتوفير التمويل المناسب ونشر نتائج البحوث والتسويق والتجهيز والتخزين الفعال لكل منتج أو سلعة. وأسفر هذا عن زيادة الإنتاج في المجالات التالية:

- إنتاج الكسافا وتصديرها
- إنتاج الأرز وتصديره
- تنمية إنتاج الزيوت النباتية
- تنمية إنتاج المحاصيل الشجرية
- إنتاج المطاط
- الفواكه الاستوائية المحلية
- برنامج تنمية إنتاج الكاكاو
- برنامج مضاعفة إنتاج الذرة
- تنمية الإنتاج الحيواني
- تنمية إنتاج مصايد وتربية الأحياء المائية والبرنامج الخاص للأمن الغذائي الوطني في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة
- تنمية إنتاج القطن
- برنامج التسليف الزراعي، بفائدة لا يتجاوز سعرها 8 في المائة.

وقد عملنا في تعاون وثيق مع منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومع منظمات للبحوث مثل جامعة تكساس في أرلنغتن ومؤسسات مثل مؤسسة روكفلر للأسمدة. وتحققت إنجازات بارزة بفضل هذه المبادرات. ومن ذلك،

إنتاج المحاصيل

- الذرة: من 5.47 مليون طن في 1999 إلى 7.10 مليون طن في 2006، بزيادة 38 في المائة.
- الدخن: من 5.96 مليون طن في 1999 إلى 7.70 مليون طن في 2006، بزيادة 29 في المائة.
- الذرة الرفيعة: من 7.52 مليون طن في 1999 إلى 9.86 مليون طن في 2006، بزيادة 31 في المائة.
- الأرز: من 3.27 مليون طن في 1999 إلى 4.20 مليون طن في 2006، بزيادة 28 في المائة
- الكسافا: من 32.69 مليون طن في 1999 إلى 49.00 مليون طن في 2006، بزيادة 50 في المائة.
- اللوبيا: من 2.20 مليون طن في 1999 إلى 3.04 مليون طن في 2006، بزيادة 38 في المائة.
- زيت النخيل: من 0.89 مليون طن في 1999 إلى 1.29 مليون طن في 2006، بزيادة 44 في المائة.
- الفول السوداني: من 2.89 مليون طن في 1999 إلى 3.82 مليون طن في 2006، بزيادة 32 في المائة.
- الكاكاو: من 0.17 مليون طن في 1999 إلى 0.41 مليون طن في 2006.

وتمكنا، لأول مرة في نيجيريا، من بيع الحبوب والدرنات لبرنامج الأغذية العالمي حتى يوفرها لمناطق محتاجة أخرى في أفريقيا. كما أننا نحتفظ باحتياطي بسيط من الحبوب، ثم استخدامه لتخفيف أثر الأزمة الغذائية الحالية.

إن نجاح أفريقيا في تحقيق الأمن الغذائي يتوقف على قدرتنا الجماعية على الشروع في تنفيذ البرامج الرامية إلى إطلاق الطاقات الكامنة للمزارعين المحليين وقلب اتجاه الهجرة من الريف إلى الحضر. وينبغي حمل دور الطاقة محمل الجد، لاسيما الطاقة المتجددة، التي تعتبر عاملا رئيسيا من عوامل الإنتاج الزراعي وتجهيز الحاصلات الزراعية بغرض إضافة القيمة. وأرى أن الأمر ينبغي ألا يتمثل في الاختيار بين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بل في تشجيعهم ومساعدتهم جميعا كل في مجال احتياجاته. فأصحاب الحيازات الصغيرة يحتاجون إلى المساعدة في إعداد الأرض، والمدخلات ووسائل اختصار العمل، والسلف الصغيرة والأسواق، في حين يحتاج أصحاب الحيازات المتوسطة إلى المساعدة في مجال إعداد الأرض والسلف، أما أصحاب الحيازات الكبيرة أو المزارعين التجاريين فيحتاجون إلى المساعدة فيما يخص الحصول على السلف بأسعار الفائدة المناسبة.

ويتمثل التحدي الذي يواجهنا أساسا في إنشاء جدول أعمال جماعي لاتخاذ الإجراءات الرامية إلى دفع عجلة الإنتاج الزراعي في نطاق بيئة تمكين تضمن توافرها والقدرة على تحملها واستدامتها وإمكانية النفاذ إليها. خلافا لذلك، لابد من اتخاذ طائفة من التدابير لتعزيز فرص وصول الإنتاج الزراعي الأفريقي إلى الأسواق الواقعة خارج أفريقيا. ولابد من حفز مبادرات القطاع الخاص وتشجيعها. وقد ينطوي ذلك على تنمية الإنتاج والبنية الأساسية.

فما الذي تعلمته خلال السنوات الثلاثين الماضية أو نحو ذلك سواء كمزارع أو كرئيس لبلد أفريقي بدا أنه لا يولي العناية الكافية، في وقت أو آخر، للزراعة وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي والتغذية؟

إن أول الدروس وأهمها هو أنه يمكننا الانتقال بالمنتجين من حالة الإنتاج غير الكافي إلى حالة الإنتاج الذي يحقق ربحا وفائضا للاكتفاء الذاتي والتصدير. ولو كانت سياسات واستراتيجيات وبرامج تحديد نسب المحاصيل مناسبة، فلن يعاني بلدا أفريقيا واحدا من الأزمة الغذائية. فليس هناك بلد أفريقي لا يتمتع بميزة نسبية لإنتاج سلعة أو سلعتين للاستهلاك الداخلي و/أو التصدير.

ودعونا نحدد الأخطاء والزلات التي يلزم تصحيحها. فاستخدامنا للأسمدة قليل بصورة مؤسفة. إذ أن استخدام أفريقيا للمخصبات أقل من 10 في المائة من استخدام آسيا له دون أن يكون السبب في ذلك أن نأخذ بالزراعة غير العضوية. وإدارتنا للمياه ضعيفة إلى أبعد الحدود. ويجب أن تكون السياسات والاستراتيجيات والبرامج مركبة وشاملة. وعلى سبيل المثال، فإن الحالة التي تكون وزارة الزراعة منفصلة فيها عن وزارة الموارد المائية، وتكون الوزارتان منفصلتين عن البحوث الزراعية وتوريد وتوزيع الأسمدة وغيرها من المدخلات ليست بالتأكيد الحالة المناسبة لمساعدة الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، فإن موقع التسليف الزراعي سيكون في جهة أخرى. وليست هذه هي الطريقة التي يمكن بها مساعدة المزارعين على الإنتاج إذا كان عليهم أن يتوجهوا إلى ثلاث أو أربع أو خمس وزارات أو إدارات للحصول على ما يحتاجون إليه للإنتاج. ويجب أن تشتمل جميع سياسات واستراتيجيات وبرامج الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والسياسات التغذوية على إعداد الأرض وإتاحة البذور وتدبير وتوزيع الأسمدة والمدخلات الأخرى في حينه، وإتاحة السلف بأسعار فائدة معقولة، والميكنة البسيطة وأساليب الاقتصاد في العمل، والطرق الصالحة للسيارات التي تربط بين المزارع والأسواق، ومرافق التجهيز والتخزين. وقد يحدد غياب أحد هذه العناصر أو عدم توافره في المكان والوقت اللازم توافره فيهما، الحد بين النجاح والفشل. فالإنتاج الزراعي مقيد من حيث الوقت والموسم. وخلافا للصناعة، التي يمكن فيها إغلاق مصنع عند غياب المواد الخام وإعادة فتحه عند توافرها، فإن عدم توافر مدخل أو بند أساسي في حينه يعني ضياع الموسم، بالنسبة للإنتاج الزراعي، وضياع سنة كاملة بالنسبة للمزارع. وهناك حاجة إلى التنسيق الشامل على أعلى المستويات الحكومية نظرا للحاجة إلى التنسيق والمواءمة والتوجيه بصفة مستمرة.

والدرس الثاني هو أن معظم البلدان الأفريقية تتمتع بكل ما يلزم لإحراز النجاح في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتغذية. والتكنولوجيا التي تحتاج إليها بسيطة ومتوافرة. وهناك، حيثما اقتضى الأمر، منظمات وأصدقاء لأفريقيا يرغبون في مد يد العون عند وجود رغبة صادقة في الحصول على المعونة. كانت هذه هي تجربة نيجيريا عندما كنت في الحكم.

أما الدرس الثالث فهو أن معظم البلدان الأفريقية تفضل الخيار السهل أو اليسير المتمثل في استيراد الأغذية. وهذا انتحار. فما الذي يدعو أي بلد أفريقي إلى الزهو لأنه يستورد غذاءه الأساسي؟ وهذا غير معقول. فقد خلقنا الله

بحيث نكون قادرين على إنتاج ما سنأكله في المكان الذي خلقنا الله لنعيش فيه. ومن غير المنطقي أن نزرع الفول السوداني للتصدير حتى نستورد الأرز للغذاء.

وأستأذنكم في أن أكرر مجددا أنه ينبغي اعتبار الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتغذية "مسألة حياة أو موت" واختصاصها بالأهمية التي تستحقها على أعلى المستويات الحكومية في أفريقيا.

وينبغي النظر إلى زيادة الإنتاج الزراعي المطلوبة لتغذية العالم وتوفير المواد الخام الكافية لموارد الطاقة الجديدة المتمثلة في الوقود البيولوجي، على أنها فرصة سانحة. فزيادة الأسعار قد لا تكون أمرا سيئا تماما في نهاية المطاف. ويجب إتاحة حوافز سعرية ليحقق المزارعون الأفارقة فائدة كبيرة دون وسطاء أو مجالس تسويق حكومية تحرم المزارعين من الجزء الأفضل من الفائدة. فالمزارعون أيضا يريدون الاستمتاع بأطايب الحياة وأن يعيشوا حياة معقولة مع أسرهم. وعليهم أن يهتموا بتعليم أبنائهم، وصحة أسرهم، وبتوفير المأوى وتحقيق المرونة لأنفسهم داخل مجتماعاتهم. وهم يحتاجون إلى الحصول على مياه الشرب الصحية وعلى الكهرباء.

أصحاب الفخامة والدولة والمعالي، حضرات السيدات والسادة الأفاضل، أود الآن اختتام كلمتي بإعادة الفهم الصيني للأزمة إلى الأذهان. فعدم كفاية الإنتاج الزراعي العالمي والتأثير المقترن بها يمثلان تحديا وفرصة سانحة على السواء. تحد، بسبب معاناة الفقراء الذين لا يمكنهم تحمل الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء ويُدفعون يوميا إلى شراك الفقر المدقع؛ ويجب أن يكون لدينا برامج مجانية للفقراء سيكتب لها النجاح وتكون فرصة فعّالة لأن البشرية تجد نفسها مواجهة بضرورة إعادة النظر في القواعد التقليدية العتيقة التي توجه الإنتاج الزراعي وتسويق المنتجات. ويمثل هذا، من ناحية الأمن الغذائي، قضية القدرة على التحمل والنفاذ. وسيكون على كل مجتمع وكل دولة استنباط السياسات والبرامج المناسبة لمعالجة حالتها الخاصة. فمنذ نحو 300 سنة مضت، قام المزارعون الأفارقة، باستخدام الأدوات الزراعية البسيطة، أي الفؤوس والمناجل، بتوفير الغذاء ولكن لملايين قليلة من السكان. إلا أن مزارعينا مازالوا، مع الأسف، يعتمدون، بعد 300 سنة، على نفس الأدوات البسيطة اعتمادا كبيرا رغم أن سكان أفريقيا قد زادوا بأكثر من مليون مرة. فعلينا، إضافة إلى الحوافز السعرية، استنباط التكنولوجيا ذات الصلة والملائمة، ووضع السياسات والبرامج المستدامة لجعل الزراعة جذابة للشباب.

وليس هناك شئ ينجح قدر النجاح نفسه، وعلينا أن نقدم للشباب نماذج وأمثلة تحتذى. وينبغي للشباب ألا يروا أنهم حين يعملون في مجال الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتغذية إنما يندرون أنفسهم للفقر. بل يجب أن يروا أنه ينطوي على مكافأة عاجلة وآجلة.

لذلك فإن هذا المؤتمر يتيح فرصة تأتي في الوقت المناسب لتقدير التحدي المتمثل في تعزيز الإنتاج الزراعي في العالم أجمع لكن في أفريقيا بصفة خاصة ولمناقشة هذا التحدي والتصدي له بلا تردد.

وعلينا ونحن نقترب من سنة 2015 وهي الموعد المقرر للأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالحد من الفقر، أن نضع استراتيجيات وبرامج مناسبة وأن نعد خطة عمل ملائمة لمكافحة الفقر في الاقتصادات النامية كالاقتصاد الأفريقي على وجه الخصوص. وينبغي للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتغذية، إذا ما تم تناولها على النحو المناسب، أن تحد من الفقر وتعالج قضية وفيات الوالدات والرضع وزيادة الوفرة خاصة لصالح سكان الريف. وينبغي مطالبة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذ البرامج المعتمدة في السابق والبرامج الجديدة التي قد تنشأ عن الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي.

وعلينا أن نتجنب نهج الانتعاش والكساد وعدم الاتساق في سياساتنا واستراتيجياتنا وبرامجنا الزراعية. ولنغتنم الفرصة لننهض ونسير قدما. فالشاب الذي يدخل عالم الإنتاج الزراعي ثم يصاب بخيبة الأمل والإحباط سيمنع ما لا يقل عن خمسة شبان آخرين من دخول هذا المجال. وكثيرا ما يعرب الشبان عن التخوف من دخول عالم الزراعة لسببين رئيسيين هما: عدم اتساق السياسات الحكومية وتقلبات الطقس والسوق. وأنا أشجع دائما الشبان على العمل بالإنتاج الزراعي وأؤكد لهم أنه عندما تكون السياسات الحكومية صحيحة ومستمرة ويرسل الله أمطاره في الموسم المناسب ولا تقع كوارث أو تتفشى الآفات فإن الجهد الذي يبذله الشباب في الزراعة يمكن أن يحقق لهم الرضا والربح. وإذا ما تبنت أفريقيا ذلك، فينبغي أن يكون بوسعنا أن نقول وداعا للأزمة الغذائية في أفريقيا، ونخفف وطأة الفقر إلى حد بعيد على أن نكون مستعدين لتقبل زيادة طفيفة في أسعار الغذاء حتى يتسنى للمزارعين أن يستمروا في الإنتاج. وعلى كل حكومة من الحكومات أن تحدد من يتحمل هذه الزيادة الطفيفة في الأسعار.

وختاما، فإن تجربتي الخاصة والعامة في مجال الإنتاج الزراعي قد أكدت اقتناعي بأن طموح أو هدف واقعي وجرئ يحدده فرد أو مجموعة من الأفراد يمكن تحقيقه بوحدة الهدف والعزم والإرادة السياسية الأكيدة. وذلك يمكن أن يتحقق لنا في أفريقيا بل ويجب أن يتحقق.

شكرا لإصغائكم وعليكم بركة الله.

المرفق زاي

قائمة القائمين بتقديم العروض في إطار البند ثانيا – باء:
"العرض الخاص بالمبادرات والأعمال الأخيرة لمعالجة ارتفاع أسعار الأغذية والعناية بالأمن الغذائي"

- الدكتور D. Nabarro، نائب منسق فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، بشأن مبادرات إطار الأمم المتحدة الشامل للعمل؛
- السيدة Valérie Guarnieri، مديرة شعبة تصميم البرامج ودعمها (برنامج الأغذية العالمي)؛
- السيد W. Betink، دائرة إدارة البرامج (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛
- السيد J.M. Sumpsi، المدير العام المساعد، منظمة الأغذية والزراعة – برنامج التعاون التقني، عن مبادرة المنظمة الخاصة بمكافحة ارتفاع أسعار الأغذية؛
- السيد A. Müller، المدير العام المساعد، منظمة الأغذية والزراعة – إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، عن نتائج المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي؛
- السيد Shunichi Inoue، المدير المساعد لشعبة الأمن الاقتصادي في وزارة الخارجية (اليابان)، بشأن نتائج اجتماع مجموعة الثماني في اليابان؛
- السيدة Florence Lasbennes، وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، فرنسا، بشأن إنشاء شراكة عالمية للأغذية والزراعة؛

المرفق حاء

عرض موجز للاجتماعات الخاصة والاجتماعات الجانبية

الاجتماع الخاص الذي عقد في إطار دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي
المنتدى غير الرسمي المتعدد الجهات المعنية:
ارتفاع الأسعار والأمن الغذائي: القضايا واستجابة السياسات
17 أكتوبر/تشرين الأول 2008

عقد الاجتماع الخاص لتمكين طائفة واسعة ومتنوعة من الجهات المعنية من مناقشة وجهات نظرهم بشأن التدابير التي اتخذت بالفعل لتعزيز فوائد ارتفاع أسعار الأغذية والحد من تهديدها للأمن الغذائي على المستويين الوطني والأسري. وقد وجه المناقشة منسق وقادها ثلاثة خبراء يمثلون المنظمات غير الحكومية/المجتمع المدني، وقطاع البحوث والقطاع الخاص. وركزت المناقشة على سبع قضايا. وترد فيما يلي لمحة عن النقاط الرئيسية التي أسفرت عنها المناقشة:

1- كيف يمكن قلب اتجاه الإنتاج الزراعي إلى التدهور؟

- تتمتع بلدان كثيرة بالإمكانيات اللازمة للوفاء باحتياجاتها الغذائية؛ وهي تحتاج إلى خطط للإنعاش وليس للإنقاذ.
- هناك حاجة إلى القيادة القوية والإرادة السياسية لتوفير التوجيهات الواضحة وإلى السياسات المنبثقة عن الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني والقائمة على نظم المعلومات والرصد التي يعوَّل عليها.
- من اللازم زيادة الاستثمار في الزراعة، لاسيما البحث والإرشاد لأن الزراعة تعتمد على المعلومات الكثيفة كما أن الحلول كثيرا ما تكون مناسبة لمواقع محددة بالذات.
- ينبغي تمكين المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة، لاسيما النساء، بغية تحسين إنتاجهم من خلال الأسواق الفعالة للمدخلات والإنتاج.
- ينبغي للقطاع الخاص أن يزود المنتجين والمستهلكين بمنتجات أفضل وبأسعار تنافسية.
- هناك حاجة إلى الآليات اللازمة لتخفيف تكاليف المخاطر الجوية أو السوقية المفرطة.
- اعتبر الحاضرون أن تعزيز المؤسسات السوقية وزيادة تطويرها يعد أمرا حيويا.
- يمكن لتحقيق التكامل بين الأسواق المحلية أن يحد من هذه المخاطر عن طريق تيسير التجارة وزيادتها.

2- الاحتياطيات الغذائية

- إن الكثير من ضحايا أزمة أسعار المواد الغذائية الراهنة هم من سكان المناطق الحضرية الذين لم يتمتعوا بحماية السوق الدولية.
- يمكن للاحتياطيات الاستراتيجية المحلية، والإقليمية في بعض الحالات، أن تساعد في تنظيم الأسواق عن طريق الحد من الارتفاع الشديد في الأسعار والانخفاض الشديد فيها. إلا أن إدارتها قد تصبح صعبة ومكلفة.
- من المهم الحد من فواقد التخزين على جميع المستويات؛ وتوجد تكنولوجيات قادرة على المساعدة في ذلك على صعيد المزرعة، وهي تكنولوجيا مناسبة ويسهل الحصول عليها.
- ينبغي أن تكون البلدان حرة في رسم سياسات الأمن الغذائي الخاصة بها.

3- سعر الطاقة

- تساهم أسعار الطاقة بدرجة كبيرة في أسعار المواد الغذائية، وذلك عن طريق تكاليف الإنتاج والتجهيز والنقل، على سبيل المثال.
- سجلت أسعار الأسمدة زيادة كبيرة لأن إنتاج الأسمدة كثيف الطاقة كما أن الأسمدة من المنتجات الضخمة ومن ثم فهي مكلفة في نقلها.
- فضلا عن ذلك، فإن سوق الأسمدة جامدة وتحتاج إلى أوقات فاصلة طويلة بين زيادة الطلب والعرض.
- من اللازم إتباع أساليب متكاملة تشمل المصادر العضوية والمعدنية لإعادة الخصوبة إلى التربة والمحافظة عليها.

4- أنواع الوقود الحيوي البيولوجي

- هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات عن فوائد الوقود وتكاليفه لتبرير استخدامه ورسم سياسات سليمة بشأنه.
- ينبغي مراعاة أخلاقيات إنتاج الوقود الحيوي، خاصة عند استخدام المحاصيل الغذائية في هذا الإنتاج، وعندما يقتضي إنتاج الوقود الحيوي اللجوء إلى احتياطيات المياه والأسمدة النادرة والتي تعتبر أساسية لإنتاج المحاصيل الغذائية.

5- تغيير العادات الغذائية

- إن النظم الغذائية النباتية وتلك الغنية باللحوم بصفة خاصة، وهي نظم اتسع نطاقها نتيجة لنمو السكان وتزايد الرخاء، تؤدي إلى زيادة الطلب على قلة من الحبوب والمحاصيل الزيتية وترفع أسعارها.
- يمكن مواجهة ذلك عن طريق إيلاء المزيد من العناية للمصادر المختلفة للسعرات مثل الدرنات والكسافا والموز الأفريقي والزيوت النباتية.

- يفيد تنويع الطعام أيضا في تحقيق التنمية المتوازنة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للرضع وسكان الحضر الذين لا يمكن الحصول على المنتجات الريفية إلا بصورة محدودة.
- نظرا للتغير السريع في طول سلسلة الأغذية وتعقدها فيما بين طائفة واسعة من المنتجين والمستهلكين، فمن اللازم تحسين فهم ديناميات سلسلة الأغذية لتحديد أفضل السبل للوفاء باحتياجات مجموعات المستهلكين ذات القدرات الشرائية المتباينة.
- تعد التربية التغذوية التي تشمل نوعية الغذاء أساسية لتحسين العادات الغذائية وتغييرها.
- إن تكلفة الجوع وسوء التغذية بالنسبة للأسر والبلدان تبرر إيلاء المزيد من العناية لهذه القضية التي كثيرا ما تحتاج إلى حلول متعددة التخصصات.
- يمكن استخدام أراضي المناطق الحضرية في إطعام هذه المناطق.

6- المضاربة

- من المرجح أن تصبح الأسواق الزراعية غير مستقرة بصورة متزايدة نتيجة لتغير المناخ وتقلب الأسعار.
- سوف يشجع ذلك المضاربة التي من المرجح أن توجد على ثلاثة مستويات: المنتجون ومنظماتهم؛ والأسواق السلعية طويلة الأجل؛ وزيادة الضغط على الأرض وموارد المياه النادرة.
- هناك حاجة إلى الآليات التي ترسل الإشارات إلى العاملين في الأسواق للسماح بالمضاربة السليمة وردع المضاربة غير الصحية/المغرضة.
- تؤثر المضاربة على المنتجين والمستهلكين على السواء.
- رغم أن المضاربة كانت موجودة دائما، فمن المفيد التوصل إلى فهم أفضل لديناميات المضاربة على أسعار الغذاء على الأجل الطويل في علاقتها بعوامل أخرى تتجاوز القطاع الزراعي.

7- قيود التصدير

- ترمي قيود التصدير عادة إلى حماية المستهلك الوطني من الأسعار مفرطة الارتفاع.
- إلا أنها يمكن أن تقضي، كما في حالة الأسمدة، إلى ارتفاع الأسعار العالمية مما يسفر عن ارتفاع تكاليف الإنتاج وعن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالنسبة للمستهلكين في البلدان المستوردة بالتالي.

الاجتماع الجانبي الذي عقد في إطار دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي
لجنة الأمم المتحدة الدائمة للتغذية
تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على التغذية
14 أكتوبر/تشرين الأول 2008

بعد الملاحظات الاستهلالية التي أبداها الرئيس وممثل اللجنة الدائمة للتغذية، قدم ثلاثة خبراء الرؤى التكميلية التالية للموضوع:

- تمارس الزيادة السريعة في الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأساسية تأثيرا على استهلاك الأغذية، وخاصة من قبل الأسر الأضعف (فقراء المشترين الصافين للأغذية، لاسيما في المناطق الحضرية). وتتمثل آليات التكيف الأولية في الحد من استهلاك الأغذية الجيدة، مما يؤدي إلى تفاقم النقص في المغذيات الدقيقة الذي يصيب في المقام الأول النساء اللائي في سن الحمل والأطفال دون الثانية من العمر. وتحول غيبة سوء التغذية بالطاقة البروتينية دون توقع آثار طويلة الأجل على الصحة والنمو الجسماني والعقلي على الأجلين القصير والطويل على السواء، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف التنمية الاقتصادية.
- أدت سياسات الأغذية والزراعة في العالم أجمع إلى زيادة الاعتماد على الأغذية المستوردة، لاسيما الحبوب، واقتصرت في معظم الأحيان على كفالة حصة السعرات الحرارية، مما أدى إلى زيادة هشاشة النظم الغذائية والاختلال الغذائي. ويمكن لاستخدام مصادر الأغذية المحلية بصورة أفضل أن يوفر بديلا أصح وأرخص وأكثر استدامة، ويتم ذلك عن طريق زيادة إنتاج واستهلاك الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة، والتي تكون طازجة في العادة.
- ينبغي للتصدي الشامل لارتفاع أسعار المواد الغذائية أن يتبع نهجا حقوقيا وأن يسعى، بصفة خاصة إلى تطبيق الحق في الغذاء. وعلى المجتمع المدني القيام بدور رئيسي سواء فيما يخص التصدي قصير الأجل للأزمة أو فيما يتعلق بتشجيع السياسات والبرامج الأكثر ملاءمة. وانعدام وعي السكان الضعفاء بحقوقهم الأساسية يحول دون تأثيرهم على السياسات التي تؤثر على معيشتهم.

عرضت، خلال المناقشة التي دارت بعد ذلك، القضايا والتوصيات التالية:

- من الأساس فهم آليات التكيف للأسر الضعيفة أمرا أساسيا لحماية المتحصل الغذائي (خاصة للنساء اللائي في سن الحمل والأطفال دون الثانية من العمر) وتشجيع الاستجابات المستدامة. فهذا أمر حيوي ليس لتهيئة الاستجابات الملائمة محليا فحسب، لكن أيضا لإشراك السكان الضعفاء والمؤسسات المحلية في العملية، مما يرسي الأساس للنهج الحقوقي.

- ينبغي إعطاء الأولوية لتشجيع النظم الغذائية الأكثر مرونة. فقد أثبت الاستخدام المحسن للأغذية المحلية في الهند أنه طريقة فعالة لمعالجة أوجه القصور في المغذيات الدقيقة (كالحديد مثلا). وتعد الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي أمرا مهما لإقامة النظم الغذائية الصحية وإدرار الدخل والتنمية المحلية.
- رغم أن أسباب الأزمات الغذائية وآلياتها يمكن أن تتباين إلى حد بعيد، فإن أساليب الأسر في التصدي لها وآلياتها في التكيف معها تتبع أنماطا متشابهة جدا. وبالتالي فإنه يمكن تطبيق الدروس المستفادة والتوصيات المقدمة في سياق أوسع.
- يلزم بذلك الجهود لإثارة الوعي بتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على التغذية حتى يمكن تحسين عملية منع التأثيرات التي تصيب الصحة والتنمية الاقتصادية.
- ينبغي بناء القدرات المحلية لتمكين السكان الضعفاء وكفالة مساءلة المؤسسات على جميع المستويات. ويقوم الحق في الغذاء بدور رئيسي في تعزيز التمكين والمساءلة على السواء. وينبغي مواصلة العمل الذي تقوم به المنظمة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء.
- تستند سياسات الأغذية والزراعة الراهنة على نموذج سلعي لسلسلة القيمة. وينبغي تكملة ذلك بنهج متكامل للتنمية المحلية يجمع بين توافر مجموعة متنوعة من الأغذية المنتجة محليا في أوقات مختلفة من السنة، والسلع المعروضة في الأسواق المحلية، والمعلومات الملائمة للمستهلك، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ومن شأن مثل هذا النهج أن يساعد في الحد من تكاليف النقل ويحسن فرص الحصول على الأغذية الطازجة.
- تعد البحوث والتعليم والتدريب في مجال إنتاج واستهلاك السلع التقليدية والأصلية أمرا لتنويع النظم الغذائية وحماية التنوع البيولوجي وتعزيز الثقافات والتماسك الاجتماعي.
- ينبغي أن يتضمن التصدي الشامل للأزمة الغذائية تحقيق التكامل بصورة منتظمة بين التدخلات القطاعية مثل المعونة الغذائية، والصحة، والزراعة، والتعليم، والشؤون الاجتماعية على المستوى المحلي. وينبغي له، كيما يتسم بالاتساق والاستدامة، أن يعبر بوضوح عن السياسات والإجراءات المحلية والعالمية، وأن يكفل التضافر لحماية التغذية وتعزيزها.
- يمكن للآليات والمبادرات المشتركة بين المؤسسات مثل لجنة الأمم المتحدة الدائمة للتغذية، والبرنامج المعني بالصحة الإنجابية والصحة في المدارس والمجتمعات المحلية، ومبادرة القضاء على جوع الأطفال ونقص تغذيتهم، التي تجمع بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، أن تحقق قيمة مضافة لهذه العملية.

اجتماع جانبي عقد في دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي
"كيف ينبغي للمنتجين الريفيين أن يتصدوا للأزمة الغذائية الجارية"
15 أكتوبر/تشرين الأول 2008

كان هدف الاجتماع الجانبي تقديم ومناقشة تحليل منظمات المنتجين لمواجهة أزمة الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية وتشاطر بعض الدروس المستفادة فيما يخص سياسات الزراعة والإنتاج الغذائي. ودُعي ممثلو طائفة واسعة من المنتجين الريفيين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا إلى تشاطر آرائهم بشأن ثلاثة أسئلة هي:

- هلي تعني الأزمة الغذائية الراهنة زيادة المخاطر المحدقة بالمنتجين الريفيين أم زيادة الفرص المتاحة لهم؟
- ما هي الإجراءات الرئيسية التي على المنتجين الريفيين اتخاذها على سبيل الأولوية؟
- ما هو نوع الشراكات والدعم الذي يتوقعه المنتجون الريفيون من وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومن الحكومات، بغية التصدي للأزمة الغذائية وكفالة التنمية الزراعية والريفية المستدامة؟

ويرد أدناه موجز للنقاط الرئيسية التي انبثقت عن المناقشة:

- شدد المشاركون على أن أوجه العجز في الأغذية تمثل مخاطر لكل من فقراء الحضر، الذين يعتمدون على الواردات الغذائية، والسكان الأصليين الذين لا يتمتعون بفرص الحصول على الأرض.
- يمثل التقلب الشديد في أسعار الأغذية والزيادة في تكاليف المدخلات الزراعية أحد المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المزارعون.
- كان من بين الفرص المتاحة عودة الزراعة إلى جدول أعمال المجتمع الدولي واجتذابها الاهتمام العام؛ ويمثل ذلك فرصة جديدة لتشجيع الأغذية المنتجة محليا وشراء الأغذية محليا مما يحد من تكاليف النقل.
- تمثل التغييرات التي يشهدها القطاع فرصة كبرى لإصلاح المؤسسات الزراعية حتى تتماشى بصورة أفضل مع الاحتياجات المحلية.
- ينبغي أن تشمل الإجراءات الوسيطة إمداد المجموعات الضعيفة بالأغذية، حيثما أمكن، بالاعتماد على البنود الغذائية المشتراة محليا مما يدعم الزراعة المحلية ويقيم صلات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.
- تشمل الإجراءات قصيرة الأجل إعطاء دَفعة للإنتاج الغذائي باستخدام البذور المحلية والتقنيات الزراعية التقليدية مثل الزراعة العضوية مما يحد من استخدام الأسمدة المعدنية ومبيدات الآفات ذات التكلفة المرتفعة.
- يمكن للإجراءات متوسطة وطويلة الأجل أن تتباين تبعا لمستوى تطور المنتجين، والأوضاع الزراعية المناخية، وتوافر الموارد. وتشمل هذه الإجراءات: الاستخدام الكفء للمدخلات والتكنولوجيا وتشاطر نتائج البحوث الزراعية، وفرص الحصول على الأرض والموارد الطبيعية، خاصة بالنسبة للمزارعات والسكان الأصليين؛ وتحسين البنية الأساسية الريفية، وفرص المزارعين الفقراء في الحصول على السلف؛ وإتاحة التدريب وبناء القدرات للمجتمعات الريفية، وتحسين النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية.

- تم التشديد على إتباع النهج الحقوقي إزاء إنتاج الأغذية، بما في ذلك إشتراك المنتجين في جميع المستويات، شاملة مستوى رسم السياسات.
- رأي معظم المشاركين أن معارف وكالات الأمم المتحدة وخبرتها، وكذلك الإرادة السياسية من جانب الحكومات، تعد عوامل رئيسية في التصدي للقضايا المطروحة.

اجتماع جانبي عقد في دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي
المبادرة الخاصة بإنشاء شراكة وتشكيل فريق خبراء رفيع المستوى للاهتمام بالزراعة
والأمن الغذائي على الصعيد العالمي
15 أكتوبر/تشرين الأول 2008

نظم هذا الاجتماع الجانبي استجابة للطلبات من البلدان الأعضاء ترمي إلى الإلمام بالمبادرات الأخيرة الداعية إلى إنشاء **شراكة وتشكيل فريق خبراء رفيع المستوى على الصعيد العالمي بشأن الأغذية والزراعة**. وكان الهدف من الاجتماع هو إتاحة منتدى غير رسمي لإجراء تبادل أولي في الآراء بخصوص هذه القضايا، بما في ذلك دور الوكالات الثلاث الكائنة في روما بشأنها وتأثير هذه القضايا عليها. وبعد الملاحظات التي أبداها مدير عام منظمة الأغذية والزراعة وصاحب الفخامة Olusegun Obasanjo في افتتاح الاجتماع، قدم عدة متحدثين عرضا عاما لجوانب شتى للشراكة وفريق الخبراء رفيع المستوى اللذين يتم إنشاؤهما على الصعيد العالمي بشأن الأغذية والزراعة. وقدم صاحب الفخامة Obasanjo في ملاحظاته عرضا للدعائم الثلاث التي تقوم عليها الشراكة العالمية (التنسيق بين مختلف العناصر الفاعلة، وقاعدة الخبراء، واعتماد التمويل العالمي) وسلط الضوء على أهمية دور الوكالات الكائنة في روما في هذا الجهد العالمي.

وترد فيما يلي القضايا الرئيسية التي انبثقت من المناقشة:

- إن أزمة الأمن الغذائي المترتبة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية تجعل الوقت مناسبا لإنشاء شراكة عالمية تقوم، *ضمن جملة أمور*، بالتصدي للأزمة الجارية وتجنب حدوث أزمات جديدة.
- يمثل إنشاء الشراكة العالمية خطوة هامة صوب تحقيق الاتساق في الإجراءات الدولية. وينبغي لهذه الشراكة أن تكفل تنفيذ النهج "الثنائي" لمكافحة الجوع بصورة تضمن فعاليته.
- ينبغي أن تقوم الشراكة العالمية على البنى الموجودة حاليا، مثل التحالف الدولي ضد الجوع ولجنة الأمن الغذائي العالمي، وينبغي تجنب إنشاء بنى جديدة.
- ينبغي الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الوكالات الكائنة في روما فيما يخص قيادة الشراكة الدولية بشأن الأمن الغذائي والزراعة. ذلك أنه يمكن استخدام معارفها، وخبرتها، وتواجدها في الميدان، والآليات الموجودة لديها، والمنتديات المحايدة التي تعقدها، لتوفير خلاصة غير منحازة للمعارف العلمية لمتخذي القرارات المعنيين بقضايا الأمن الغذائي.
- تعتبر الشراكات التي تربط منظمة الأغذية والزراعة بالمؤسسات الأخرى (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) لتحليل أزمة الأمن الغذائي نموذجا للأسلوب الذي يمكن أن يتبعه فريق خبراء لتجميع المعلومات.
- يمكن للشراكة العالمية أن تعزز دور فرقة العمل رفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، وتفعِّل إطار الأمم المتحدة الشامل للعمل. وينبغي أن تتخذ مدينة روما مقرا لأمانة الشراكة العالمية، فهي "عاصمة الأغذية والزراعة".

- ينبغي أن تكون عملية إنشاء الشراكة العالمية شاملة: ينبغي أن تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين المحلية. كما ينبغي أن تشارك فيها المنظمات الإقليمية وأن يُنظر في إشراك المبادرات والبرامج القائمة (مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا) فيها.
- كان الوفاء بالتعهدات المعقودة لمساعدة البلدان على التصدي لأزمة الأمن الغذائي ضعيفا حتى الآن؛ وينبغي تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان فضلا عن توجيهها إليها عن طريق الوكالات الكائنة في روما.